

التبيان في تفسير القرآن

(296) من استحق عليه القود، أو حد من الحدود إن جزاء هذا ان يقتل، أو يقام عليه الحد. ولو كان الامر على ما قالوه، لوجب ألا يكون الخلود في النار جزاء للكفار، لانه لم يقع بعد، ولا يصح ان يقع، لان ما يوجد منه لا يكون إلا متناهايا وانما لم يقل في الدراهم، انها جزاء لعمله، لان ما يستحقه الاجير في الذمة لا يتعين في دراهم معينة. وللمستأجر أن يعطيه منها، ومن غيرها. فلذلك لم توصف هذه المعينة بانها جزاء للعمل، ثم لنا أن نعارض بآيات الغفران، كقوله: " إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء " (1) وقوله: " ان الله يغفر الذنوب جميعا " (2) وقوله: " ان ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم " (3). وإذا تعارضا، وقفنا وبقينا على جواز العفو عقلا. وقال الجبائي والبلخي: الآية نزلت في اهل الصلاة. لانه تعالى بين في الآية الاولى حكم قتل الخطأ من الدية، والكفارة. وذلك يختص أهل الصلاة، ثم عقب ذلك بذكر قتل العمد منهم. وهذا ليس بصحيح، لان لزوم الدية في الخطأ يتناول المسلم، والمعاهد. وأما الكفارات فان عندنا تلزمهم أيضا لانهم متعبدون بالشرائع. ولو سلمنا ان الآية الاولى تختص المسلمين، لم يلزم ان تختص الثانية بهم، بل لا يمتنع ان يراد بها الكفار على وجه الخصوص أو الكفار، والمسلمين على وجه العموم. غير اننا قد علمنا انه لا يجوز ان يراد بها من هو مستحق الثواب، لان الثواب دائم. ولا يجوز مع ذلك أن يستحق العقاب الدائم مع ثبوت بطلان الاحباط، لاجماع الآية على خلافه. قوله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا إذا ضربتم في سبيل الله فتبينوا ولا تقولوا لمن ألقى اليكم السلم لست مؤمنا تبتغون عرض الحياة الدنيا _____ (1) سورة النساء: آية 47 - 115. (2) - سورة الزمر: آية 53. (3) - سورة الرعد: آية 7 وسورة حم السجدة: آية 43. (*)